دوافع التغيير في الثورة التونسية

م.د. سعد توفيق عزيز البزاز
قسم التاريخ
كلية الآداب / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٢/٣/١٣ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٢/٥/١٧

ملخص البحث:

برزت اهمية الموضوع كون تونس كانت مفتاح الثورات التي وقعت في العالم العربي عام ٢٠١١ فالشرارة التي اشعلت الثورات ابتدات من تونس ثم انتقلت الى باقي اقطار الوطن العربي، لكن يتحتم علينا هنا دراسة الاسباب والدوافع الرئيسية لقيام تلك الثورة. فمنذ انقلاب عام ١٩٨٧ وتولي زين العابدين بن علي سدة الحكم في تونس قام بإطلاق سلسلة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية الا ان تلك الاصلاحات لم تطبق على ارض الواقع فقد قمع بن علي المعارضة السياسية وضيق الخناق على الصحافة إذ كان يسجن كل صوت معارض له ولنظام حكمه وتحول نظام حكمه الى نظام قمعي استبدادي بوليسي فضلاً عن شدة الازمة الاقتصادية التي استفحل فيها غلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية لدى اغلب الفئات الشعبية وانتشار الفقر والبطالة فقام احد افراد الشعب بإحراق نفسه احتجاجاً على تلك الاوضاع ليشعل الثورة في كل المدن التونسية لتكون نهايةً لنظام حكم الرئيس زين العابدين بن علي.

Detat of Tunisia Revolution

Lect. Dr. Saad T.A. AL-Bazaaz
Department of History
College of Arts / Mosul University

Abstract:

The Importance of the subject has emerged that Tunisia was the key to the revolutions that took place in the Arab world in 2011. The revolution in the arab world started from Tunisia and then moved on to the rest of the Arab countries, in the reseaion we must study the causes and detat of that revolution. Since the coup in 1987 and Zine El Abidine Ben Ali took power in Tunisia has launched a series of political and economic reforms but these reforms have not been applied on the ground of Ben Ali suppression the political opposition and tight grip on the press and the was imprisoned every voice of opposition to him

and to his regime. he turned his regime to the repressive regime authoritarian Policy as well as the severity of the economic crisis that has gotten the high cost of living and the collapse of purchasing power of the most popular categoriess preaad Poverty and unemployment Besides one of the people. burned himself in protest at the conditions and the revolution started in all the cities of Tunisia this led to be an end to the regime of President Zine El Abidine Ben Ali.

المقدمة:

كان عام ٢٠١١ هو عام الثورات العربية او كما اطلق عليه اسم (الربيع العربي) الذي وقعت فيه معظم الثورات في الوطن العربي الا ان اعنف تلك الثورات وقع في (تونس -مصر - اليمن – ليبيا - سوريا -البحرين) وقد برزت اهمية الموضوع كون تونس مفتاح الثورات التي حدثت في العالم العربي ،فالشرارة التي اشعلت الثورات ابتدات من تونس ثم انتقلت الى باقي دول الوطن العربي،ولكن يتحتم علينا هنا دراسة الاسباب والدوافع الرئيسة لقيام تلك الثورة.

فمنذ انقلاب عام ١٩٨٧ وتولي زين العابدين بن علي سدة الحكم في تونس قام بإطلاق سلسلة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية ،فعلى المستوى السياسي سمح للمنفيين السياسيين بالعودة الى تونس واطلق سراح المسجونين السياسيين ،ووضع قانوناً ينظم الحياة الحزبية والتعددية السياسية ووضع قانوناً يضمن حرية الصحافة .اما على المستوى الاقتصادي فقد وضعت الحكومة برنامجاً للاصلاح الاقتصادي يضمن تعبئة الخزينة المالية من خلال الاقتراض الخارجي واستقدام الاستثمارات الاجنبية واصلاح نظام الضرائب والنهوض بالصادرات وتحرير الاسواق وتنمية الزراعة كما وضعت الحكومة ايضاً برنامجاً جديداً للخصخصة لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

الا ان تلك الاصلاحات لم تطبق على ارض الواقع فقد قمع بن علي المعارضة السياسية وضيق الخناق على الصحافة فكان يسجن كل صوت معارض له ولنظام حكمه وتحول نظام حكمه الى نظام قمعي استبدادي بوليسي ، وساهمت سياسة الحكومة الاقتصادية في تدهور الاقتصاد التونسي حيث بيعت اغلب مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص فضلاً عن انتشار الرشوة والفساد الاداري في مؤسسات الدولة وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع التونسي مما شجع الشعب التونسي على الثورة ضد نظام الرئيس زين العابدين بن علي.

تناول البحث اربعة محاور: فالمحور الاول تحدث عن اسباب قيام زين العابدين بن علي بالانقلاب على نظام الرئيس الحبيب بورقيبة والسياسة التي اتبعها لترسيخ حكمه لتونس. اما المحور الثاني فخص الحديث عن سياسة بن علي تجاه احزاب المعارضة والحركات الاجتماعية، والمحور الثالث تناول الاقتصاد التونسي في عهد زين العابدين بن علي، اما المحور الرابع فقد

تحدث عن ثورة الشعب التونسي التي تعد اهم مرحلة في تاريخه المعاصر ولتنتقل ثورته الى باقي شعوب الوطن العربي.

تونس في عهد زين العابدين بن علي:

وقعت تونس تحت الحماية الفرنسية عام ١٨٨١ ،حيث خاض الشعب التونسي نضالاً مريراً حتى نال الاستقلال عام ١٩٥٦ واصبح الحبيب بورقيبة اول رئيس للجمهورية التونسية(١)، قام بورقيبة بحكم تونس مدة ثلاثة عقود ،ونتيجة للتفرد بالحكم وحدوث تناقضات سياسية قادت الى ازمات اقتصادية وجهت البلاد نحو الهاوية ،قام زين العابدين بن علي بإنقلاب ابيض ضد الرئيس الحبيب بورقيبة في ٧/تشرين الثاني/١٩٨٧ واصبح بن علي ثاني رئيس للجمهورية التونسية بعد الاستقلال فمن هو زين العابدين بن علي ؟

عرف عن بن علي انه رجل عسكري الا انه لم يستطع اكمال دراسة البكلوريا وعشية الاستقلال عام ١٩٥٦ اختير من ضمن الضباط الذين اختارهم الحزب الحر الدستوري ليتلقوا تدريسهم في الكليات العسكرية الفرنسية ،فتخرج من كلية سانسير واكمل دورته العسكرية في مدرسة المدفعية في شالون سورمارن وبدعم من اب زوجته العقيد كافي.سافر بن علي الى الولايات المتحدة الامريكية للدراسة في المدرسة العليا للاستخبارات والامن في بالتيمور وحين عاد الى تونس عام ١٩٥٨ عين مديراً للامن العسكري وظل في هذا المركز مدة ١٦ عاماً ومابين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٧ عين ملحقاً عسكرياً في المغرب ثم تولى منصب مدير الامن الوطني وحصل على رتبة لواء، وقد استطاع القضاء على انتفاضة الاتحاد العام التونسي للشغل عام ١٩٧٨ (٢)حيث عرف ببراعته وتنسيقه بين الجيش والشرطة للقضاء على الانتفاضة ،وفي عام ١٩٧٩ اصبح مسؤولاً عن امن رئيس الدولة حتى انه استطاع اقالة وزير الداخلية في ذلك الوقت ،واصبح سفيراً لبلاده في بولندا عام ١٩٨١، وقد استدعي الى تونس للقضاء على ثورة الخبز عام ١٩٨٤(٣) ،وبعد القضاء عليها كرمً لجهوده في منصب كاتب الدولة لشؤون الامن الوطني ثم ترقى بعد ذلك ليصبح وزيراً للداخلية وامين عام للحزب الاشتراكي الدستوري (٤).

قام بن علي بالاستيلاء على السلطة بانقلاب ابيض في ٧/تشرين الثاني/١٩٨٧ ،حيث استفاد من تناقضات السلطة البورقيبية، و نجح بن علي الى حدٍ ما في تنقية المناخ السياسي الذي كان مشحوناً بالتوتر بل مهدداً بالانفجار قبل القيام بالانقلاب ، فقد سلك بن علي سياسة الانفتاح من خلال رفع القمع والتسلط على قيادات الحركة الاسلامية والاعتراف ببعض احزاب المعارضة، وقد وظف بن علي شعار ((طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد)) من اجل توطيد ركائز النظام (٥).

وهنالك عدة أسباب شجعت بن علي للانقلاب على السلطة منها :

١.عجز الحبيب بورقيبة عن اقامة توازن سياسي بين الفرقاء السياسيين(رجال الدولة والحزب الاشتراكي الدستوري). فقام بورقيبة بالاطاحة بمحمد غزالي عام ١٩٨٦، والهجوم على الحركة الاسلامية والقوى الديمقراطية عام ١٩٨٧ وقام بورقيبة باصدار احكام قضائية بحقهم ،لذا قام بن علي بالانقلاب على النظام السياسي الذي لاقى ترحيباً من كافة الاوساط السياسية .

٢.عدم تبعية الحبيب بورقيبة الكاملة للولايات المتحدة الامريكية وكما هو معروف ان بن علي هو رجل الولايات المتحدة الامريكية المفضل (منذ دراسته فيها).

٣.قدرة بن علي على القضاء على الحركة الاسلامية .

٤.اصبحت تونس تعيش فراغاً سياسياً كبيراً حيث اصبح القرار السياسي المركزي الحكومي والحزبي خاضعاً لمزاج الرئيس السريع والمتقلب(٦).

قام بن علي بتغيير اسم الحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي الدستوري) الى (التجمع الدستوري الديمقراطي) ودعا الى الانفتاح على الطاقات البشرية والكفاءات الشابة ،وقام بتصفية القيادات التقليدية الموالية لبورقيبة المتنفذ على صعيد الحزب والدولة مستفيداً في ذلك الوقت من العداوة الشعبية للحبيب بورقيبة ،وانسجاماً مع هذه الرؤية بدأ بن علي بتعزيز فريق العسكر في قمة هرم السلطة وتمثل ذلك بتكوين مجلس الامن الذي ضم القيادات السياسية والعسكرية المهمة المسؤولة عن الامن الداخلي في البلاد واستقطب بن علي العديد من الخبرات العسكرية والامنية الى اجهزة السلطة ،وقام بالافراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الحركة الاسلامية ،والسماح بعودة عدد كبير من المنفيين السياسيين ،وصدر في ٣/ايار/١٩٨٨ قانون جديد للاحزاب ينظم التعددية والحياة الحزبية وشروط وقواعد تشكيل الاحزاب في التأطير وتنظيم اسهام المواطن بإيجابية في الحياة السياسية وتأطير المشاركة في الانتخابات (٧) ،وصدر قانون يضمن حرية الصحافة وقانون لتكوين الجمعيات وسمح لبعض رموز الرابطة التونسية لحقوق الانسان بالاشتراك في الحكومة ،وحصل الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية على الوجود القانوني فضلاً عن القيام ببعض الاصلاحات ذات المستوى الدستوري(٨).

قام زعماء الاحزاب المعترف بها رسمياً في عهد بن علي (الحزب الشيوعي التونسي -حركة الديمقراطيين الاشتراكيين - حزب الوحدة الشعبية - التجمع الاشتراكي التقدمي - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي - الحزب الاجتماعي للتقدم) وممثلو حركة الاتجاه الاسلامي والامين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بالتوقيع يوم ٧/تشرين الثاني/١٩٨٨ على وثيقة عرفت (بالميثاق الوطني) تنص على مبدأ الديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب وضمان الحريات الاساسية وجاء في الميثاق ((ان القيود الوحيدة التي ينبغي فرضها هي القيود التي تتضمن اسس المجتمع الديمقراطي والامن العام للقانون وحقوق الغير)) وبوصفها بادرة حسن نية اعلن يوم ٢/ نيسان/

١٩٨٩ عن اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ،وقد توجه نحو مليون وسبعمائة ألف ناخب تونسي الى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم وانتخاب رئيس للجمهورية وانتخاب ١٤١ نائباً لمجلس النواب ،وكان عدد القوائم الانتخابية انذاك قد بلغ ٨٤ قائمة موزعة على ٢٥ دائرة انتخابية ،وقد بلغ عدد المرشحين ٤٨٧ ،وحصل بن علي على ٩٩,٢٧% من عدد الاصوات وفازت قوائم حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بجميع مقاعد مجلس النواب (٩).

ونتيجة لذلك اصيبت احزاب المعارضة بخيبة امل كبيرة وقدمت العديد من الطعون ورفضت المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت في ١٥/حزيران/١٩٩٠ والتي فاز بها التجمع الدستوري الديمقراطي بنحو ٩٨% من مقاعد مجلس البلدية ،واكدت احزاب المعارضة ان السبب في عدم مشاركتها يعود الى عمليات التزوير ،كما ان خطاب بن علي في ٧/تشرين الثاني /١٩٩٠ زاد من خيبة املها ،حيث تجاهل المعارضة الاسلامية وقام بالاستهزاء بمطالب المعارضة بالفصل بين الدولة والحزب الحاكم(١٠).

لقد جرت انتخابات تشريعية وبلدية ورئاسية ،الا ان الملاحظ ان الحياة السياسية اتسمت بعدم وجود انتخابات حقيقية معترف بها جماهيرياً ،ذلك ان التشكيك في المسار الانتخابي ظل ظاهرة ملازمة لكل الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها تونس، فأغلب هذه الانتخابات كانت شكلية او شبيهة بالاستفتاءات ،فمسألة التغييرات التي تحصل نتيجة الانتخابات ظلت قاصرة على مستوى البرلمان ومجالس البلديات من دون ان تطول رئاسة الدولة(١١) .

سياسة زين العابدين بن علي تجاه احزاب المعارضة والحركات الاجتماعية:

رحبت احزاب المعارضة التونسية بإنقلاب ٧/تشرين الثاني/١٩٨٧ الا ان موقف بن علي من احزاب المعارضة تتمحور باشكل الاتي:

أ. الحركة الاسلامية:

كانت لموجة الاعتقالات التي طالت الحركة الاسلامية (حركة الاتجاه الاسلامي) واحكام الاعدام التي جرت ضدها دور في قيام مجموعة اسلامية قريبة من حركة الاتجاه الاسلامي بالتفكير بالاطاحة بالنظام البورقيبي امام اصرار الحبيب بورقيبة على الحكم بالاعدام على قيادي حركة الاتجاه الاسلامي لكن انقلاب ١٩٨٧ ابطل تلك الفكرة، فقام النظام الجديد بإستيعاب الحركة الاسلامية من خلال الافراج عن معظم قيادات الحركة، فأفرج عن زعيم الحركة راشد الغنوشي(١٢) في ١٤/ايار/١٩٨٨ حيث قال ((احسب ان اطلاق سراحي خطوة اخرى اقدم عليها السيد بن علي عن طريق انجاز مشروع التغيير والانقاذ الوطني وذلك بعد ان تتابعت القرارات الهامة التي اعادت للنفوس الامل. ويكفي في هذا الصدد التذكير بما اتخذ من سياسات على صعيد اعادة الاعتبار للهوية العربية الاسلامية وللحريات الديمقراطية في البلاد. ان ثقة الاسلاميين في الله

ثم في سيادة الرئيس عظيمة ان تكون هذه الخطوة الجديدة مفتاحاً فعالاً لحل كل القضايا برمتها ولاقتحام المستقبل وخوض معركة التنمية وامتلاك المصير .واني ان اشكر الله سبحانه فانه لايفوتني ان ادعو الى حسن تفهم الاوضاع الحرجة التي يمر بها وطننا العزيز والى حسن التعامل مع المنهج المتوخى))(١٣) ،ودعا بن علي الحركة الاسلامية للانضمام للمجلس الاعلى للميثاق الذي سيضع الدستور الجديد والمشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٨٩ وسمح لها بإصدار صحيفة الفجر التي اصبحت الناطقة بلسان الحركة ،وقامت الحركة الاسلامية بتغيير اسمها من (حركة الاتجاه الاسلامي) الى (حركة النهضة) في ٨/شباط/١٩٨٩.

لقد وضعت حركة النهضة ثقلها كله في انتخابات عام ١٩٨٩ مادياً وادبياً وبشرياً، لكن الحزب الحاكم لم يكن سهلاً عليه وهو مازال في بداية تجربة التعددية السياسية القبول بهذه المشاركة المكثفة التي يخشى من ورائها قلب التوازنات القائمة على الساحة السياسية، فبعد صدور نتائج الانتخابات بفوز الرئيس زين العابدين بن علي وفوز الحزب الحاكم بالأغلبية الساحقة للمقاعد التي انهت عملياً مرحلة المشاركة السياسية لتبدأ المتاعب من جديد بالنسبة لحركة النهضة مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين(١٤).

رفضت السلطة الحاكمة الاعتراف بحركة النهضة بوصفها حزباً سياسياً بحجة ان زعماءها مازالوا تحت طائلة الاحكام التي اصدرتها بحقهم محكمة امن الدولة منذ عام ١٩٨٧ وبحجة خلو مشروعهم من أي توضيح بشأن العديد من المسائل الحضارية الاساسية ،وعدم تعهدهم بإحترام مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات (١٥).

اعلن راشد الغنوشي نهاية عام ١٩٨٩ لاذاعة فرنسا الدولية سحب ثقة حزب (حركة النهضة) من بن علي وطالب بإنتخابات جديدة برقابة دولية ،لذا قام بن علي بالتحالف مع اليسار ،لتشن الاجهزة الامنية حملة اعتقالات في ٢٣/كانون الاول/١٩٩٠ ،شملت عدداً كبيراً من اعضاء (حركة النهضة) وقياداتها فاعتقل حمادي الجبالي رئيس تحرير صحيفة الفجر واوقفت الجريدة عن الصدور ،ووجهت اتهامات الى زعيم الحركة راشد الغنوشي بمحاولة اغتيال رئيس الجمهورية عن طريق اسقاط طائرته الرئاسية.ففي زعيم حركة النهضة خارج البلاد، وبدأت السلطات الحكومية بإستخدام المحاكم العسكرية لمقاضاة حالات النقد الموجه ضد الحكومة ورموزها ،ففي اذار من عام ١٩٩١ اعلنت وزارة الداخلية تعليق نشاط الاتحاد العام التونسي للطلاب (١٦)،بسبب اكتشاف مواد حارقة وادوات تستخدم للعنف في مقر الاتحاد ،على الرغم من نفي الاتحاد اية صلة له بتلك المواد (١٧).

وبذلك لم يعد ممكناً الحديث عن اية مشاركة سياسية (لحركة النهضة) ،فجزء منها في السجن وجزء اخر في المنفى والملاحظ ان تجربة المنفى لم تكن افضل حالاً (لحركة النهضة)،اذ انها لم تحقق تأييداً عربياً ولادولياً ولم تستطع ايضاً انقاذ هيكل الحركة التنظيمي من التفكك ،ففي منتصف

التسعينيات من القرن العشرين وتحديداً في عام ١٩٩٦ عقدت حركة النهضة مؤتمراً في بلجيكا طرحت فيه نقداً ذاتياً لاستراتيجيتها في المواجهة مع السلطة الحاكمة ،وحملت في الوقت ذاته السلطة الحاكمة المسؤولية الاولى ودعت الى مراعاة مقتضيات التدرج الديمقراطي ،وعقدت في لندن مؤتمراً بتاريخ ٣/نيسان/٢٠٠١ اعادت فيه التأكيد على رغبتها في انتهاج العمل السياسي السلمي ورفض كل اشكال العنف ،واعتماد الخيار الديمقراطي الحر اسلوباً في مباشرة كل القضايا ،وفي عام ٢٠٠٥ اصبحت الحركة تميل الى العمل المشترك حيث اشتركت مع التنظيمات العلمانية واليسارية للحصول على حقها في الوجود القانوني،ونتيجة لاعمال القمع والعنف ضد الحركة الاسلامية فقد تشظى عن الحركة ،حركة جهادية مسلحة ساهمت خلال عامي ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ في مواجهات مع قوات الامن بالضاحية الجنوبية للعاصمة في منطقة حمام الانف وسليمان وامتدت الى منطقة قرمبالية شمال البلاد ،فاصدر احمد الغنوشي بياناً في ٤/كانون الثاني/٢٠٠٧ يدين العملية ودعا البيان بضرورة اجراء اصلاحات سياسية(١٨).

ب.الاحزاب الشيوعية والعلمانية:

بعد اعلان نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٩ اعلن الحزب الشيوعي والتجمع الاشتراكي التقدمي عن تقديمهم طلبات طعن احتجاجاً على نتائج الانتخابات ،وفي انتخابات البلدية لعام ١٩٩٠ التي فاز بها الحزب الحاكم اعلنت احزاب المعارضة (الحزب الشيوعي –حركة الديمقراطيين الاشتراكيين -حزب الوحدة الشعبية - الاتحاد الديمقراطي الوحدوي والحزب الاجتماعي للتقدم) مقاطعتها للانتخابات نتيجة لعمليات التزوير التي شهدتها وابدت امتعاضها من خطاب بن علي الذي استهان بمطالب المعارضة بفصل الحزب عن الدولة ،لابل حمل بن علي المعارضة تبعات اعاقة محاولات الحكومة لاقامة ديمقراطية فعلية في تونس، لكن الامر اختلف بين عامي ١٩٩١ -١٩٩٥، اذ تحالفت الحكومة مع احزاب المعارضة لضرب الحركة الاسلامية ،ففي اذار من عام ١٩٩٤ دخلت اربعة احزاب من قوى المعارضة الى الانتخابات الرئاسية والتشريعية حيث حصلت احزاب المعارضة على ١٩ مقعداً في البرلمان موزعة على ١٠ مقاعد لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين و٤ مقاعد للحزب الشيوعي ،اما بقية المقاعد فكانت من حصة الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحزب الوحدة الشعبية(١٩).

وفي انتخابات البلدية التي جرت في ربيع عام ١٩٩٥ لم تحصل احزاب المعارضة الا على ٦ مقاعد من مجموع ٤٠٩ مقعداً بلدياً مما اثار الامين العام محمد مواعدة زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين الذي وجه رسالة الى الرئيس بن علي تضمنت نقداً واضحاً وصريحاً لسياسته في التأكيد على عودة نظام الحزب الواحد المهيمن بصورة اشد وتطويع المجتمع اكثر من العهد البورقيبي وقيام الاجهزة الامنية بالضغط على الشعب واستغلال شعار ((التطرف الاسلامي))

للقضاء على المعارضة مما حدى بالنظام السياسي الحكم على محمد مواعدة بالسجن ١١ عاماً وعلى نائبه الشماري بالسجن ٥ اعوام (٢٠).

اما حزب التجمع الاشتراكي التقدمي فقد استمر في مساندة حكم زين العابدين بن علي طيلة المدة الممتدة من عام ١٩٨٧ -١٩٩٢ حيث انتهت محاكمة كوادر وقيادات حركة النهضة الاسلامي ،وقد عد الامين العام للحزب احمد نجيب الشابي بأن المعارضة التونسية لم تنجح في المحافظة على وجودها ،وقد استغلت السلطة الحاكمة ضعفها لغرض تهميشها كما ان الحزب لم يستطع ان يوسع نفوذه فهو لايمثل قطاعات واسعة من السكان بسبب الهيمنة المطلقة للحزب الاشتراكي الدستوري فخلال الدورات الانتخابية التي جرت في اعوام(١٩٨٩ -١٩٩٤ -١٩٩٩) لم يسمح التجمع لاي عضو من اعضائه بإشغال مقعد واحد في البرلمان فقام الحزب في عام ٢٠٠١ بإستبدال اسمه الى الحزب الديمقراطي التقدمي واعلن رفضه لترشيح بن علي لولاية اخرى لتناقضه مع المادة ٣٩ من الدستور التي تنص على انه ((لايجوز للرئيس ان يترشح لاكثر من ثلاث ولايات متتالية)) .

اما الحزب الشيوعي فبعد عام ١٩٩٢ فقد تعرض عناصره الى الملاحقة والاعتقال وصدر بحق اعضائه احكاماً بالسجن مدة ٩ اعوام ،وفي عام ١٩٩٤ افرجت السلطة عن بعض مساجين الحزب، وفي عام ١٩٩٦ عانى الحزب من انشقاقات داخلية ثم عادت السلطة الى ملاحقة اعضاء وحتى مناصري الحزب وحكمت عليهم عام ١٩٩٩ بتهم ملفقة بالسجن مدة تراوحت من ٦ أشهر الى ٩ سنوات (٢١).

اما باقي احزاب المعارضة فلم يكن لها صوت واضح في تلك المدة ،فقد همشت لتصبح صورة شكلية للمعارضة التونسية ،وهناك احزاب اخرى مثل حركة التجديد والحزب الاجتماعي التحرري لم يكن لها دور فاعل فهي مهمشة ومشتتة لاتمثل الا نفسها (٢٢).

ج.الحركات الاجتماعية:

١.الحركة العمالية:

خلفت احداث عام ١٩٨٧ واقعاً سياسياً جديداً اتسم بتجديد طاقات الدولة وازاحة الفئة السياسية التي ميزت المرحلة البورقيبية وتعويضها بفئة جديدة ذات بعد تكنوقراطي وطموحات سياسية ضيقة لاتطمح للمشاركة في أي شكل من اشكال تداول على السلطة ،وقد كانت القيادة النقابية (الاتحاد العام التونسي للشغل) مستفيدة من النظام السياسي وقد عملت القيادة النقابية طيلة مدة التسعينيات وما بعدها في اطار ثوابت الوفاق الوطني وبوصفها أحد اسس النظام دون المشاركة في اطره القيادية ،وهكذا شاركت المركزية النقابية بنشاط الى جانب السلطة معاركها السياسية ضد الاسلاميين، وعدت رئيس الدولة مرشحها في الانتخابات الرئاسية(٢٣).

٢.الحركة الطلابية:

استفادت الحركة الطلابية من انقلاب عام ١٩٨٧،فشهدت الجامعات التونسية تغييراً جذرياً فيما يتعلق بمسألة التمثيل النقابي ،وذلك بعدما سمحت السلطة بإنعقاد المؤتمر النقابي في ايار عام ١٩٨٨ في كلية الحقوق بتونس الذي اقر تعديل القانون الاساسي للاتحاد وعودة الاتحاد العام لطلبة تونس الى نشاطه في صيغة اليسارية الماركسية(٢٤).ولكن في عام ١٩٨٩ اصطدم الاتحاد بواقع الجامعة والسلطة ،لانها لم تعترف به ،فضلاً عن التوترات الطلابية الداخلية بسبب التعددية الحزبية وتغيير المواقع مما جعل الحركة الطلابية غير ناضجة ،ومع ذلك فقد عقدت الحركة عدة مؤتمرات في الاعوام ١٩٨٩ -١٩٩١ – ١٩٩٣ - ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ وقد بينت تلك المؤتمرات مدى انقسام المنظمة الطلابية التي انحرفت عن خطها الثوري في تأييد قيادتها للسلطة(٢٥).

٣.الحركة النسوية:

قامت بعض النساء بين عامي ١٩٨٥ -١٩٨٧ بتكوين جمعية تضم النساء تعمل على الغاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة وتوعية النساء بحقوقهن والدفاع عن مكاسبهن والعمل على تغيير المنطق السائد في المجتمع بسيطرة الرجل دون ان يكون للمرأة أي دور ،وتحقيق المواطنة الكاملة للمرأة ،فبعد موافقة الحكومة على تكوين الجمعيات بصفة قانونية ،تكونت الجمعية "التونسية للنساء الديمقراطيات" في ٦/اب/١٩٨٩ واصدرت مجلة النساء .كما شاركت الجمعية مع الحكومة في صراعها ضد الحركة الاسلامية واسهمت ايضاً في منتصف تسعينيات القرن العشرين في انتقادها للسلطة الحاكمة في جانب حقوق الانسان ، وتأسست ايضاً جمعية "النساء التونسيات للبحث حول التنمية" في شباط عام ١٩٨٩ ،تقوم هذه الجمعية بتنظيم الدورات التدريبية وانجاز البحوث وتقديم الخدمات حول ادماج المرأة في التنمية وتشجيع المشاركة الواعية والنقدية للمرأة في بلورة واتخاذ القرارات ضمن مشاريع التنمية ورغم ان الجمعية هي جمعية بحثية غير سياسية الا ان المقاربات النقدية الجريئة للباحثات فيها جعلها تعد موضوعياً في خانة المعارضة السياسية ولاسيما في اعوام ٢٠٠٠ -٢٠٠٣(٢٦).

الاقتصاد التونسي في عهد زين العابدين بن علي:

بعد احداث عام ١٩٨٧ اقر برنامج لاصلاح الاقتصاد التونسي على المدى القصير وتوفير الظروف الكفيلة لدفع الانتاج من جديد في نطاق توازنات مقبولة وقد شمل البرنامج تعديل القانون المالي ورفع قيمة الدينار التونسي ووضع برنامج عاجل لتعبئة الخزينة المالية من خلال الاقتراض الخارجي لكن بصورة ميسرة ومقبولة ،واصلاح نظام الضرائب بهدف ترشيد الاجراءات الضريبية وتوحيدها بصيغة ضريبية مفردة على الدخل الشخصي ومجانسة الضرائب على ارباح الشركات وضريبة القيمة المضافة المفروضة على الانتاج ومن اهم هذه الاصلاحات تحسين نظام تحصيل

الضرائب وزيادة العوائد الضريبية ،كما شمل البرنامج النهوض بالصادرات والتحكم في الاستثمار والسيطرة على الاستهلاك ،كما سعت الحكومة الى تحرير السوق من خلال تحرير الاسعار وتخفيض القيود المسلطة على الواردات ،وشجعت على الاستثمار الخارجي من خلال وضع قانون يحفز الاستثمار في مجال تطوير الصادرات وتنمية الزراعة والتحكم بالتكنولوجيا واقرار برنامج للخصخصة لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة وتطوير السوق المالية(٢٧).

كانت تلك الاجراءات حبراً على ورق فقد اعتمد الاقتصاد التونسي بشكل ملحوظ على تصدير السلع الخام واهمها الفوسفات واتساع استيراد المواد المصنعة والغذائية فمنذ عام ١٩٨٩ شهد الميزان التجاري لتونس عجزاً مستمراً وذلك لعدة عوامل اهمها تراجع انتاج النفط بسبب النقص المسجل في الاحتياطي النفطي واضطرارها لاستيراده من الخارج ،فضلاً عن ارتفاع اسعاره في السوق العالمية والجدول الاتي يوضح ذلك :

الميزان التجاري لتونس ١٩٨٩-٢٠٠٥(الوحدة مليون دينار تونسي)(٢٨)

المتوسط السنوي	١٩٨٩-١٩٩١	١٩٩٢-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٦	٢٠٠٤-٢٠٠٥
الصادرات	٣٠٩٥,٥	٤٠٠٢	٥٢٧٢,٤	١٢٨٣١,٣
الواردات	٤٥٨٨,٦	٦١٦٩,٥	٧٤٨١,٤	١٦٥٣٠,٩
الميزان التجاري	١٤٩٣,١-	٢١٦٧,٥-	٢٢٠٩-	٣٦٩٩,٦-

سعت الحكومة التونسية الى جلب الاستثمار الاجنبي (الشركات المتعددة الجنسية) لتطوير البلاد الا ان تلك الشركات استغلت ثروات البلاد ونجحت في الحصول على امتيازات خاصة اكبر من مزايا الاستثمار التي منحت للرأسمال المحلي بفضل دفع الرشاوى لمحيط الرئيس بن علي او كما تسمى في تونس (العائلات المالكة)(٢٩)، وقد سيطرت تلك العوائل على قسم كبير من اقتصاد تونس ،واستطاعت ان تجمع عن طريق الارتشاء اموالاً ضخمة بواسطة شراء شركات القطاع العام التي خضعت في ذلك الوقت للخصخصة (٣٠)، والحصول على قروض كبيرة بلا ضمانات كافية .ان سياسة الحكومة الاقتصادية تعد من الاسباب الرئيسة لظهور الفساد لان الافراد يميلون الى منح الرشوة لتخطي القواعد والنظم العامة(٣١).

ان خصخصة شركات القطاع العام ابتدأت منذ عام ١٩٨٠ وازدادت هذه العملية لتدخل في اطارها القانوني عام ١٩٨٧ واهم ما جاء في ذلك (تمكين الحكومة من التخلي كلياً او جزئياً عن اسهامها في القطاع العام) وقد حدد مفهوم عملية الخصخصة بالتخلي او تبادل الاسهم او السندات التي تملكها الدولة وادماج او ضم او انفصال المنشآت التي تملك الدولة فيها اسهاماً مباشراً في

رأسمالها ،لذا فقد تم خصخصة ١٠٨ شركة عام ١٩٩٣ وقد قدر جملة الايرادات من هذه العملية حوالي ١٦٠ مليون دينار تونسي والجدول الاتي يوضح عملية خصخصة القطاعات (بالمئة):

القطاعات	بيع الاصول	بيع الاسهم
السياحة	١٨	٤
النسيج	٢	٢
التجارة	٢	٣
مواد البناء	١٦	-
الميكانيك والكيمياء	٣	١
التغذية والصيد	٤٧	١

لقد تم في عام ١٩٩٣ بيع المنشآت عن طريق عرض جزء من اصول الشركات في بورصة الاوراق المالية و كانت حجة الدولة في ذلك الوقت ان تلك الشركات لم تحقق ارباحاً مالية ،لكن عمليات البيع او الخصخصة امتدت حتى الى الشركات الرابحة ففي عام ١٩٩٥ تمت خصخصة ١٥ مؤسسة وتم خلال عام ١٩٩٦ بيع ١٩ مؤسسة وكانت تلك المؤسسات تنشط في الصناعة والسياحة وقطاع النقل والتجارة والزراعة ،اما عام ١٩٩٧ فقد بيعت ٣ مؤسسات في قطاع الاسمنت ،وقد طرحت تونس مزاداً دولياً لبيع شركة النقل السياحي التي تدير ٣ فنادق و٤ وكالات للسفر ولديها قسم لتأجير الحافلات السياحية بأسطول يتكون من ٤٥ حافلة (٣٢).

اما الشكل الاخر للفساد فهو الحصول على رخصة الاستيراد التي تعد عملاً مربحاً ،حيث يدفع المستوردون رشاوى الى المسؤولين الحكوميين من اجل التربح ،ولعبت الشركات المتعددة الجنسية دوراً كبيراً في سياسة الدولة الاقتصادية فقد اقامت مشاريع مشتركة مع الدولة التونسية وقامت ايضاً بدفع رشاوى الى المقربين من الرئيس بن علي لتؤثر في القرارات والامتيازات السياسية والاقتصادية فمع نمو التجارة الدولية جعل تلك الشركات تحاول الحصول على عقود عن طريق رشوة المسؤولين المتنفذين.

لقد اصبحت السياسة في تونس تمارس لغرض الحصول على الاموال وتجميع الثروات واصبح التعبير في اجهزة الدولة يتم عن طريق دفع الرشوة والسمسرة وتحول الفساد في تونس الى مؤسسة ضخمة يصعب اختراقها اذ تفشى الفساد داخل الاجهزة الحزبية واجهزة الدولة بدءاً من الموظفين الحكوميين وانتهاءاً بمدراء القطاع العام والوزراء وكبار رجال الدولة (٣٣).

ثورة الشعب التونسي ٢٠١٠ـ٢٠١١ :

في ظل تلك الظروف اصبح لابد من تغيير النظام السياسي الا ان السلطة في ذلك الوقت كانت قد ضيقت الخناق على المعارضة السياسية ،فعجزت المعارضة عن التغيير واصبح الشباب التونسي يائساً وحانقاً على السلطة ،قتل فيه الفقر والبطالة روح الانتماء الوطني، فضلاً عن ازمة البلاد الاقتصادية التي استفحل فيها غلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية لدى اغلب الفئات الشعبية(٣٤).

كان الفساد والقمع الامني وهيكلية الانسداد السياسي بأطر لاتسمح بالتغيير الحر وفشل توازن القوى التقليدية في فهم واستيعاب الحركات الشبابية والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد ،واستئثار فئة صغيرة بموارد الدولة عبر تكريس مفهوم (زواج السلطة برأس المال) ،وتفشي الفقر والبطالة في المجتمع التونسي بوصفها أحد مخلفات الاصلاح الاقتصادي، فضلاً عن تهميش بعض الفئات المجتمعية سواء كانت دينية او قبلية فضلاً عن جمود الفئة المثقفة التي تماشى بعض افرادها مع النظام السياسي اتسم نظام الحكم في تونس بإحتكار السلطة السياسية وغياب الديمقراطية مع سيادة النزعة البوليسية انطلاقاً من شرعيتين اساسيتين شرعية وراثية واخرى انقلابية حيث تشارك كلا النزعتين باحتكار ثروات الدولة وتحول القوى البيروقراطية الحاكمة الى قوى طفيلية تتسم بالنهب والاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية ،كما ان تحالف السلطة مع رأس المال والفساد الاداري اضاف شروخاً جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية نتج عن ذلك سيادة العنف في الحياة السياسية(٣٥).

لقد نشأ في تونس جيل جديد من رجال الاعمال ممن استغلوا التوجه نحو الخصخصة للحصول على موارد مالية كان من الممكن ان تكون مصدر رزق للملايين من المواطنين ،مما ادى الى اختفاء الفئة الوسطى المنتجة والتحول الى فئتين فئة الاغنياء الذين يعمل لديهم الاف العمال الوافدين والاجانب وفئة معدمة ولكنها متعلمة ومحرومة.اعتمد النظام الحاكم في تونس على الحل الامني لحل الخلافات مع الشعب ،فقد قام النظام بتشكيل عدد كبير من الاجهزة الامنية ذات الاختصاصات المتداخلة مهمتها بث الخوف والرعب في نفوس الشعب لاعلان الحرب على كل صوت معارض ،مما ولد في المجتمع ثلاث فئات :الاولى منافقة مستفيدة من النظام السياسي تؤيد النظام في اجراءاته .اما الثانية فئة كارهة للنظام السياسي تبحث عن مثالب النظام لتبين مساوئه. اما الثالثة فهي الفئة الغالبة الخائفة التي تنتظر الفرج .

كل هذه العوامل اجتمعت في تآكل النظام السياسي ليدخل في مرحلة الانهيار مع ضعف الدولة على المستوى الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية مع تطور التكنولوجيا الحديثة واستخدام وسائل الاتصال ،فلم تعد الدولة قادرة على حجب المعلومة فالفضائيات العالمية تصل الى كل بيت والهاتف النقال اصبح في متناول الجميع ،والانترنيت من خلال الفيسبوك وتويتر وغيرها

جعلت الشباب تقارن بين وضعها ووضع مثيلها في دول اخرى ،فشرع الشباب في استخدام التكنولوجيا للتعبير عن رغبتهم بالتغيير لتترجم هذه الرغبة الى عمل جدي وهي قيام الثورة (٣٦).

اصبحت الاجواء ملائمة لقيام الثورة وجاءت الشرارة التي اشعلت الثورة في ١٧/ كانون الاول/٢٠١٠ .فالثورة لم تخطط لها نخب سياسية او ثقافية ولا قيادات حزبية او نقابية كما هي العادة ،وانما قام بها فاعل لم يرد في ذهنه ان ماسيفعله سوف يشكل ثورة لاسابق لها . شاب متعلم عاطل عن العمل سدت في وجهه ابواب الرزق فآثر ان يحرق نفسه احتجاجاً على وضعه البائس في الساحة العمومية للمدينة التي يعيش فيها ،فأشعل ثورة الياسمين (كما سميت في بلده) هذا ما اقدم عليه محمد بو عزيزي(٣٧).

كان محمد بوعزيزي الشرارة التي اشعلت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية العفوية ،في المدن التونسية المختلفة فكانت الارض والنفوس مهيأة بعد ان طفح الكيل من فرط الغضب والسخط مما آلت اليه اوضاع البلاد من الاستبداد والفساد الفاحش والبطالة المتفاقمة ،ومما لاشك ان للمعارضة السياسية والثقافية والنقابية دورها في النضال ضد حكم زين العابدين بن علي البوليسي الذي اتقن القمع وكتم الانفاس ولكنه لم يكن الدور الحاسم او المفجر فما حصل حركة عفوية شعبية شارك فيها الفقراء والعاطلون عن العمل وجماعات غير منظمة سياسياً ،ثم شارك في الثورة بعد اشتعالها سياسيون ونقابيون وناشطون في مؤسسات المجتمع المدني والاهلي بحيث استقطبت في النهاية مختلف مكونات المجتمع التونسي (٣٨).

ابتدأت الثورة في منطقة سيدي بو زيد بسوسة فاستشهد في البداية ٦٠ شخصاً عندها ثارت منطقة القصرين لانهم رأوا في التلفزة الوطنية الطريقة التي قتل بها اهالي سيدي بو زيد على يد رجال الامن ، ثم ثارت المنستير وصفاقس وتونس العاصمة ،وقد ثار هؤلاء على الفقر والجوع واعمال القمع والتعسف التي جرت ضدهم، فخلال ٤ ايام ابتدأت من ١٧/كانون الاول/٢٠١٠ انقلبت البلاد رأساً على عقب فجرت عمليات نهب وسلب واسعة بدافع الجوع وليس بدافع الاجرام ،لذا شكل الشباب التونسي بالتعاون مع الاهالي (لجان حماية)(٣٩)، لغرض المحافظة على امن وسلامة الاهالي(٤٠).

اعطى بن علي اوامره للجيش بمواجهة المتظاهرين الا إن الجيش الوطني التونسي رفض أوامر الرئيس بن علي القاضية بمشاركة الجيش في مواجهة الاحتجاجات إلى جانب قوات الأمن، وكان رفض قائد جيش البر رشيد عمار لأوامر بن علي بمثابة نهاية لحكم الأخير للبلاد، وهناك مصادر أخرى أشارت إلى أن قائد الجيش التونسي تلقى أوامر من الولايات المتحدة بالاستيلاء على مقاليد الأمور في تونس لوقف الفوضى الناتجة عن احتجاجات الشعب التونسي لكنه رفض ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجيش التونسي دافع عن المواطنين ضد الشرطة في بعض المظاهرات.

وفي يوم ١٤/كانون الثاني/ ٢٠١١ أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان يحكم البلاد بقبضةٍ حديدية طيلة ٢٣ عاماً على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى المملكة العربية السعودية، حيث وصلت طائرته إلى جدة. وقد رحب الديوان الملكي السعودي بقدومه وأسرته إلى الأراضي السعودية، وجاء في بيان للديوان الملكي السعودي نشرته وكالة الأنباء السعودية أنه : ((انطلاقًا من تقدير حكومة المملكة العربية السعودية للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية جمعاء وتأييدها لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي الشقيق فقد رحبت حكومة المملكة العربية السعودية بقدوم فخامة الرئيس زين العابدين بن علي وأسرته إلى المملكة. وأن حكومة المملكة العربية السعودية إذ تعلن وقوفها التام إلى جانب الشعب التونسي الشقيق لتأمل بإذن الله في تكاتف كافة أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه))(٤١).

بعد مغادرة بن علي إلى السعودية أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي(٤٢)، عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك استنادًا للفصل ٥٦ من الدستور التونسي الذي ينص: ((على أن لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه))، غير أن المجلس الدستوري أعلن بعد الإطلاع على الوثائق انه لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول وإن الرئيس لم يستقل، وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة بعد إعلان الطوارئ وبما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزمه مهامه مما يعني الوصول لحالة العجز النهائي فعليه قرر اللجوء للفصل ٥٧ من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن يوم ١٥ /كانون الثاني/ ٢٠١١ عن تولي رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع(٤٣)، منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت ،وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال مدة ٤٥ إلى ٦٠ يومًا حسب ما نص عليه الدستور. وقد تم في يوم ١٧/كانون الثاني/ ٢٠١١ تشكيل حكومة جديدة برئاسة الوزير الأول محمد الغنوشي (٤٤)،شارك بها عدد من زعماء المعارضة، وأعلن الغنوشي إن الحكومة ستعمل بعيدًا عن الأحزاب السياسية، كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة، كما أكد التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي والتجاوزات والتحقيق مع أصحاب الثروات الهائلة أو المشتبه في فسادهم. قدم الوزير الأول محمد الغنوشي يوم ٢٧/ شباط/٢٠١١ استقالته أمام القنوات التلفزية في نقل مباشر وقد أوكل الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع الوزير المتقاعد الباجي قائد السبسي(٤٥)، في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة تشكيل حكومة جديدة في ٧ /اذار/ ٢٠١١(٤٦).

اعتقل ٣٣ شخصاً من أقارب الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وبث التلفزيون الرسمي صور حليّ ومجوهرات وساعات وبطاقات مصرفية دولية ضبطت خلال اعتقالهم، وكذلك أسلحة بشكل أقلام حبر تُطلق رصاصًا حيّاً. وأعلن وزير الداخلية إن السلطات الأمنية اعتقلت عماد الطرابلسي شقيق ليلى بن علي زوجة زين العابدين بن علي. واعتقال مدير جهاز الأمن الرئاسي الجنرال علي السرياطي، كما وضعت السلطات التونسية كلاً من وزير الدولة والمستشار الخاص للرئيس التونسي الأسبق عبد العزيز بن ضياء ورئيس مجلس المستشارين عبد الله القلال والمستشار السياسي للرئيس السابق بن علي عبد الوهاب عبد الله والذي يعد من أبرز مهندسي السياسة الإعلامية في تونس منذ عقود، قيد الإقامة الجبرية.واعتقلت السلطات الحكومية الجديدة مدير قناة حنبعل العربي نصرة مع ابنه بتهمة الخيانة العظمى وذلك لقيامه بالتحريض على العنف والعمل على عودة الرئيس السابق زين العابدين بن علي وذلك بحكم علاقة المصاهرة التي تربطه مع زوجة الرئيس السابق. أصدرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) بلاغًا لأعضائها لاعتقال الرئيس السابق زين العابدين بن علي وستة من أقربائه بناءاً على مذكرة اعتقال أصدرتها السلطات التونسية بحقه. وعاد الى تونس المنفيون السياسيون فعاد رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان كمال جندوبي الذي لم يدخل تونس منذ عام ١٩٩٤ ،وعاد المعارض التاريخي لنظام الرئيس بن علي المنصف المرزوقي الذي اصبح فيما بعد رئيس الجمهورية التونسية، كما عاد زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي.وقررت الحكومة الإفراج عن ١٨٠٠ سجين، بينهم عدد من سجناء الرأي ينتمون إلى حركة النهضة الإسلامية والذين يشكلون أغلبية المعتقلين لأسباب سياسية في تونس. وأطلق سراح بقية سجناء الحق العام الذين لا تتعدى مدة عقوبتهم ستة أشهر وذلك بمختلف السجون في البلاد.وقدرت حصيلة القتلى الذين سقطوا خلال اندلاع الثورة حوالي ٢١٩ شخصًا، بحيث توفي ١٧٤ شخصًا خلال المظاهرات ، و٧٨ لقوا حتفهم في اضطرابات عمت السجون(٤٧).

سعت وزارة الداخلية إلى رسم خارطة طريق جديدة لإصلاح المنظومة الأمنية في تونس بما يتماشى ومقومات الدولة الديمقراطية، حيث يكون القانون الفيصل بين المواطن ورجل الأمن.

أنّ عملية الإصلاح لن تنجح بمعزل عن إصلاح منظومة التشريعات وإصلاح الإدارة والقضاء فإصلاح منظومة الأمن في تونس يقتضي إدخال تحويرات جديدة على منظومة القوانين اما بخصوص إصلاح القضاء، فقامت وزارة الداخلية بفتح المجلس الأعلى للقضاء ليضم أعضاء من خارج قطاع القضاء يضم ممثلين للمجتمع المدني باعتبار أنّ القضاء يمس الحياة اليومية للمواطنين، ومن النقاط التي يرتكز عليها برنامج إصلاح وزارة الداخلية هي صورة رجل

الأمن.فقامت وزارة الداخلية بتغيير زي رجال الامن بزي جديد ينسي الشعب صورة رجل الامن القديمة ،فهيبة رجل الأمن لا تقتضي حمل السلاح فقط وأنّما سيكون شعاره (القوة دون عنف واللين دون ضعف)، كما قامت وزارة الداخلية باستحداث كلية مستقلة لتدريس أعوان الشرطة والحرس حول المسائل الفنية والدراسية والنفسية والبدنية، لمدة سنتين لحاملي شهادة الباكالوريا. وبالنسبة للاستخبارات فاستحدث مركزاً للدراسات الإستراتيجية الأمنية مهامه البحث عن مجالات جديدة للنهوض بالفرص الاستثمارية والاقتصادية للبلاد.

اما دور مركز الدراسات الإستراتيجية الأمنية الذي استحدثته الوزارة هو ليس التجسس على المواطنين بالخارج كما كان في السابق، وأنما يساهم في المجهود الوطني للبحث عن فرص استقطاب الاستثمارات الخارجية، من خلال استخباراتها واستقصائها عن المستثمرين المحتملين للبلاد. اما المجلس ألاعلى للأمن فهو يضم إلى جانب المسؤولين الأمنيين أطرافاً من مكونات المجتمع المدني لرصد كل التجاوزات الأمنية واتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح المنظومة الأمنية(٤٨).

الخاتمة:

كان لتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية في تونس اثر بارز في قيام زين العابدين بن علي بإستغلال الفرصة للقيام بإنقلاب ابيض ضد حكم الرئيس الحبيب بورقيبة وليرفع بن علي شعار ((طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد)) وقد لاقى هذا الشعار ترحيباً من الاوساط السياسية والشعبية كافة ،ولكن سرعان ما انقلب بن علي على هذا الشعار ليكون القمع الامني وتفشي الفقر والبطالة سمة ملازمة لمدة حكم بن علي لتونس فقد حاول الخروج من ازمة البلاد الاقتصادية بإصدار بعض القرارات التي ربما ستنعش الاقتصاد التونسي فقام بخصخصة قطاعات الدولة الاقتصادية واستقدام الشركات المتعددة الجنسية للنهوض بالاقتصاد التونسي لكن تلك الشركات قامت بدفع الرشاوى الى كبار موظفي الدولة وصولاً الى رئيس الجمهورية نفسه للتأثير على قرارات الدولة الاقتصادية للحصول على المزيد من الامتيازات على حساب الشعب التونسي .

انعكست تلك الاوضاع الشاذة على الشعب التونسي الذي طالب بالاصلاح ،وخوفاً من تحول تلك المطالب الى ثورة شعبية كبيرة ،قام النظام السياسي بمحاربة احزاب المعارضة واستطاع القضاء جزئياً على بعضها وتهميش بعضها الاخر ،لذا عجزت المعارضة السياسية عن التغيير واصبح الشعب التونسي بائساً وحانقاً على النظام السياسي فقد ازدادت الازمة الاقتصادية التي استفحل فيها غلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية لدى اغلب الفئات الشعبية فقام احد افراد الشعب بإحراق نفسه احتجاجاً على تلك الاوضاع ليشعل الثورة في كل المدن التونسية، فعند قيام الثورة لم

يستفد بن علي من صداقته مع الغرب ولاسيما فرنسا والولايات المتحدة الامريكية للوقوف ضد شعبه ،فالشعب قال له ((ارحل)) لتكون نهايةً لنظام حكم الرئيس زين العابدين بن علي.

المصادر والهوامش:

١.ولد الحبيب بن علي بورقيبة في ٣/اب/ ١٩٠٣ من عائلة متواضعة بحي الطرابلسية في مدينة المنستير الساحلية وتمكن بفضل مساعدة اخوانه من مواصلة دراسته للقانون بمعهد كارنو بباريس ،وقد مارس مهنة المحاماة والصحافة واصدر في تونس صحيفة صوت التونسي عام ١٩٣٠ ثم صحيفة العمل التونسي ،ثم انخرط في العمل السياسي ضمن نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي عام ١٩٣٢ الذي كان يعمل من اجل استقلال تونس عن فرنسا ،لكنه انقلب على القيادة القديمة للحزب التي كان يتولاها عبد العزيز الثعالبي ،وانشأ الحزب الحر الدستوري الجديد. قامت السلطات الفرنسية بإعتقاله عام ١٩٣٤ ونفيه هو وعدد من قادة الحركة الوطنية التونسية خارج تونس واطلق سراحه من قبل الالمان اثناء احتلال المانيا لفرنسا عام ١٩٤٢ .ثم منحت فرنسا تونس استقلالاً داخلياً عنها عام ١٩٥٥ ،ليصبح بعد ذلك اول رئيس لجمهورية تونس عام ١٩٥٦. Dictionnaire Encyclopedique, Larousse,17,rue du Montparnasse 114,Paris, vil 1981,p.1182؛ Michel Mourre, Dictionnaire dhestoire Universelle ,Bordes, 1981,p.191؛ شبكة حسن نت: الحبيب بورقيبة، www.hasannt.net، ٢٠٠٤،ص٣-١٠.

٢.مثلت انتفاضة العمال لعام ١٩٧٨ منعطفاً في علاقة الدولة بالمجتمع وأحدثت رجات في البنية الاجتماعية والسياسية استمرت آثارها في التفاعل لمدة طويلة. والانتفاضة الشعبية لم تكن حدثا شاذا في تاريخ تونس الحديث بل مثلت على مدى القرن العشرين الآلية الوحيدة التي اعتمدها المجتمع في إعادة التوازن للعلاقة بين المجتمع ومؤسساته من جهة والدولة من جهة أخرى وقد اتسمت تلك الفترة بتفاقم الانسداد في الحياة السياسية الناتج أساسا عن تشريع الرئاسة المؤبدة في ١٨/اذار/١٩٧٥ وانفراد الحبيب بورقيبة بالنفوذ داخل الدولة والحزب الحاكم وتصاعد قمع المجموعات المعارضة وخاصةً اليسارية منها مما ألجأها إلى الاحتماء بمظلة اتحاد الشغل الذي بلغ الطموح السياسي بقيادته مبلغا جعلها تبحث عن استكمال القوة الشعبية الكاسحة التي يمثلها الاتحاد العمالي بقاطرة نخبوية تصوغ برنامجا متكاملا وتعينها على الامساك بناصية الحكم. وكان هذا الطموح يتغذى بالوضعية الصحية المتدهورة للرئيس بورقيبة واشتداد ما سمي انذاك بحرب الخلافة. وجدت القيادة النقابية ضالتها في النخب اليسارية فتم تأسيس النقابة الوطنية لأساتذة التعليم العالي التي كان يسيطر عليها اليسار والتي تولت إنجاز مشروع متكامل للحكم أصدرته المركزية النقابية على شكل مجلدات وزعت على

نطاق واسع كما تولى الناشطون اليساريون الإعداد النظري للمواجهة بين السلطة والفئة العاملة. لطفي زيتون ، انتفاضة العمال ٢٦ جانفي ١٩٧٨، السياقات التاريخية ،الشبكة العالمية للمعلومات ،www.pdpinfo.org.

٣.توفيق المديني ،الدولة البوليسية في تونس المعاصرة ،المركز العربي الجديد للطباعة والنشر،(بيروت،٢٠٠١)،ص٤٠ -٤٤.

٤.شهدت تونس عام ١٩٨٤ مظاهرات شعبية واسعة بسبب قيام الدولة برفع الدعم عن المواد الغذائية مما ادى الى ارتفاع الاسعار بشكل كبير وخاصةً على مادة القمح التي تعد القوت اليومي للشعب . **المؤتمر نت ،ثورة الخبز في تونس** ،الشبكة العالمية للمعلومات، www.almotamer.net.

٥.توفيق المديني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، اتحاد الكتاب العرب،(دمشق،٢٠٠١)،ص١٤٨ -١٤٩.

٦.المديني،الدولة البوليسية، ص٤٧ -٤٨.

٧.نعم محمد صالح،الحركات الاسلامية في المغرب العربي(المغرب -تونس -الجزائر)،الجنان للنشر والتوزيع،(الخرطوم،٢٠١٠)،ص٢٩١.

٨.المديني،المعارضة التونسية ،ص٣٠٤ -٣٠٥.

٩. المصدر نفسه،ص١٤٩ -١٥١.

١٠.المصدر نفسه،ص١٥٢.

١١.صالح، المصدر السابق،ص٢٩٩.

١٢.اعلية علاني، الحركات الاسلامية في الوطن العربي دراسة مقارنة بالحالة التونسية،دار مصر المحروسة (القاهرة،٢٠٠٨)،ص٢٥٩ -٢٦٠.

١٣.عبد المجيد تراب الزمزمي، تونس في مواجهة التضليل، دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت،١٩٨٩)،ص٢٩٥.

١٤.ولد راشد الغنوشي ببلدة الحامة بالجنوب التونسي وقد أتم دراسته فيها ثم انتقل للدراسة في جامع الزيتونة بعد أن نال الشهادة الثانوية انتقل إلى دمشق ليدرس الفلسفة، ثم انتقل الشيخ راشد الغنوشي إلى فرنسا لمواصلة الدراسة بجامعة السوربون، وبدأ نشاطه الإسلامي وسط الطلبة العرب والمسلمين، كما تعرف على جماعة الدعوة والتبليغ، التي نشطت في أوساط العمال المغاربة. وفي نهاية الستينات عاد الشيخ الغنوشي لتونس وبدأ نشاطه الدعوي وسط الطلاب وتلاميذ المعاهد الثانوية، الذين تشكلت منهم حركة الاتجاه الإسلامي المعروفة بالنهضة، حوكم الشيخ الغنوشي عدة مرات أهمها:محاكمته عام ١٩٨١ وقد حكم عليه بالسجن ١١ عاما، ثم محاكمته عام ١٩٨٧ وقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة ، وحوكم غيابياً عام

١٩٩١ بالسجن مدى الحياة، وحكم عليه مرة اخرى غيابياً عام ١٩٩٨ بنفس الحكم السابق. بعد خروجه من السجن لجأ إلى الجزائر وبقي فيها هو وأنصاره إلى أن دخلت مرحلة الاضطراب ولذلك انتقل إلى ليبيا وبقي فيها شهراً وبعدها ذهب للسودان. وبعد ذلك طلب اللجوء للمملكة المتحدة. عاد راشد الغنوشي إلى تونس بعد أكثر من ٢١ عاما من اللجوء السياسي ببريطانيا، واستقبله بمطار تونس قرطاج الدولي أكثر من ٢٠ ألفاً من أنصار حركة النهضة. أكد الغنوشي منذ عودته، على عدم نيّته الترشح لأي منصب سياسي، و أنه سيغادر رئاسة حركة النهضة .

ويكبيديا ،راشد الغنوشي،الموسوعة الحرة، الشبكة العالمية للمعلومات، comwww.wikipidia ؛ راشد الغنوشي ، إسلام أون لاين ،الشبكة العالمية للمعلومات، www.islamonline.com؛ سيرة راشد الغنوشي، شبكة المعرفة، الجزيرة نت، netwww.aljazera. ٢٠٠٩.

١٥.عبد الحكيم ابو اللوز ،"علاقة الحركات الاسلامية مع الانظمة السياسية الحالة التونسية ١٩٨١ - ١٩٩١"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٢، الجمعية العربية للعلوم السياسية، (بيروت،٢٠٠٩)،ص١٥١.

١٦.قامت الحركة الاسلامية بعد انقلاب عام ١٩٨٧ بتأسيس هذا الاتحاد للاستقطاب وتنظيم الطلبة ذوي الاتجاهات الاسلامية في الجامعات التونسية.

١٧.عبد الجبار البوبكري، النهوض الاسلامي،دار العقاب،(لبنان،١٩٩٤)،ص٩٥ -١٠٣.

١٨.علاني، المصدر السابق،ص٣٦٠ -٣٦٣.

١٩.المديني،المعارضة...، ص١٥٣.

٢٠.المصدر نفسه،ص١٥٥ -١٥٦.

٢١.المصدر نفسه، ص٢١٦.

٢٢.مجلة الشرق الاوسط، "تونس التغيير الهادئ"،العدد ١٠٧٢٠ ،الشبكة العالمية للمعلومات، al-www.Asharqawsat ، ٢٠٠٨.

٢٣.سمير امين،الحركات الاجتماعية في العالم العربي،مركز البحوث العربية والافريقية،مكتبة مدبولي،(القاهرة،٢٠٠٦)،ص٢٧٤.

٢٤.وذلك لان وزير التربية استاذ القانون محمد الشرفي كان يسارياً ماركسياً.

٢٥.سالم البيض، الهوية الاسلام العروبة التونسة ،مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،٢٠٠٩)،ص١٩٢ -١٩٤.

٢٦.امين، المصدر السابق،ص٢٨٥ -٢٨٦.

٢٧.مصطفى محمد العبد الله واخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،١٩٩٩)،ص٣٣٨ -٣٤٥؛ توفيق

المديني،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،اتحاد الكتاب العرب، (دمشق،١٩٩٧)،ص٦١٩.

٢٨.صبيحة بخوش ،اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية ١٩٨٩ -٢٠٠٧، دار الحامد للنشر والتوزيع،(عمان،٢٠١٠)،ص٣٥٤ -٣٥٥.

٢٩.سميت بعض العوائل بالعوائل المالكة بسبب درجة قرابتها من الرئيس مثل عائلة الطرابلسي نسبة الى زوجة الرئيس ليلى الطرابلسي وعائلة سليم شيبوب نسبة الى صهر الرئيس.

٣٠.الخصخصة: وهو مصطلح اقتصادي يعني بيع مؤسسات القطاع العام أي مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص.

٣١.المديني،الدولة البوليسية..،ص١٨٠ -١٨١.

٣٢.العبد الله، المصدر السابق،ص٣٤٧ -٣٥٢.

٣٣.المديني،الدولة البوليسية، ص١٨٢ -١٨٤.

٣٤.عماد الدائمي وسليم بن حميدان، تونس التغيير القادم ودور المعارضة المنشود، الشبكة العالمية للمعلومات،www.bab Tounes.com ،٢٠٠٩.

٣٥.وصال العزاوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير"، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٩، السنة ٢١، مركز الدراسات الاستراتيجية ،(بيروت،٢٠١١)،ص٢٤ -٢٥.

٣٦. المصدر نفسه،ص٢٥. وهنا يتبادر لنا السؤال لماذا بدأت الثورة في تونس قبل البلدان العربية فيما عرف بالربيع العربي؟ لو عدنا بالتاريخ الى الوراء وتحديداً في القرن التاسع عشر لسوف نلاحظ ان حركة الاصلاحات ابتدأت في تونس قبل مصر في عهد محمد علي باشا(١٨٠٥ -١٨٤٩) متزامنةً ومتأثرةً بالاصلاحات العثمانية (خط شريف كولخانة ١٨٣٩ وخط شريف همايون١٨٥٦) حيث ظهر في تونس بايات مصلحين امثال (حمودة باشا ١٧٨٢ -١٨١٤، واحمد باي ١٨٣٧ -١٨٥٥، ومحمد باي ١٨٥٥ -١٨٥٩) والذي تكلل في عهده صدور عهد الامان ١٨٥٧ والذي يعد ثمرة جهود المصلحين امثال الوزير خير الدين باشا ومحمود قبادو، فلقد استوحى عهد الامان الكثير من قوانين وتنظيمات الدولة العثمانية، ويتضح ان تونس ومن خلال عهد الامان كانت البلد الاول المتأثر بإصلاحات الدولة العثمانية، اذ ان هناك تشابهاً كبيراً في مضمونها في الحرية والمساواة حيث ((لايسقط القانون عن العظيم لعظمته ولايحط عن الحقير لحقارته)) وان التسوية بين المسلم وغيره من سكان الايالة في استحقاق الانصاف ((لان استحقاقه لذلك يوصف الانسان لابغيره من الاوصاف العدل في الارض هو الميزان)).اذاً فليس من الغريب ان نلاحظ بأن الثورة والمطالبة بالاصلاح تبدأ في تونس. عصمت برهان الدين عبد القادر، العرب والمسالة الدستورية في

الدولة العثمانية ١٧٧٦ -١٩١٤، اطروحه دكتوراه غير منشورة،كلية الاداب، (الموصل،١٩٩٥)،ص٥٥.

٣٧. محمد بوعزيزي ولد في٢٩ /اذار/ ١٩٨٤ ،و يكنى ببسبوسة، هو شاب تونسي من عائلة تتكون من تسعة أفراد . كان والده عاملا في ليبيا وتوفي عندما كان يبلغ محمد من العمر ثلاث سنوات. تزوجت بعدها والدته من عمه. تلقى محمد تعليمه في مدرسة مكونة من غرفة واحدة في قرية سيدي صالح. واضطر لأن يعمل منذ العاشرة من عمره لأن عمه كان مريضاً ولا يستطيع العمل. وبعدها ترك المدرسة حتى يستطيع العمل لساعات أطول. أخته سامية قالت أنه لم ينه دراسته الثانوية ولكن كان هذا مراده وكان يشجع أخواته على إكمال دراستهم. تقول والدة محمد حاول التقدم للجيش ولكنه لم يوفق وتقدّم لعدة وظائف أخرى دون أن يوفق بها أيضاً. كان محمد يعيل عائلته ويقبض حوالي ١٤٠$ شهرياً أغلبها من بيع الخضار والفاكهة في شوارع سيدي بوزيد. قام محمد يوم ١٧/ كانون الأول /٢٠١٠م بإضرام النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بو زيد لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطية فادية حمدي التي صفعته أمام الملأ وقالت له: ارحل (فأصبحت هذه الكلمة شعار الثورة للإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي). أدى ذلك لانتفاضة شعبية وثورة دامت قرابة الشهر أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، أما محمد البوعزيزي فقد توفي في ٤/كانون الثاني/ ٢٠١١ بعد ١٨ يوماً من إشعاله النار في جسده. أضرم على الأقل ٢٧ مواطناً عربياً النار في أنفسهم لأسباب اجتماعية متشابهة تقليدا لاحتجاج بوعزيزي. أقيم تمثال تذكاري تخليداً له في العاصمة الفرنسية باريس .محمد بو عزيزي ،حياته نشأته، الشبكة العالمية للمعلومات، www.wikipidia.com.

٣٨.علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي،الدار العربية للعلوم ناشرون،(بيروت،٢٠١١)،ص٣٥ -٣٦.

٣٩.عبارة عن تجمع شبابي من اهالي المنطقة تقوم هذه اللجان بحماية الاهالي من اعمال النهب والقتل وتقوم على شكل دوريات منظمة بين اهالي المنطقة .عملت هذه اللجان بعد سقوط النظام الحاكم التي تسقط على اثرها الاجهزة الامنية .مهمة هذه اللجان المحافظة على الامن والاستقرار.وقد بدأت فكرة هذه اللجان بالعراق وتحديداً في مدينة الموصل بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

٤٠.مجلة شؤون الاوسط، "ثورة تونس هواجس شبابية" ،العدد ١٣٨،السنة ٢١، مركز الدراسات الاستراتيجية ،(بيروت،٢٠١١)،ص٧٦.

٤١.الثورة التونسية: الموسوعة الحرة، ويكبيديا،الشبكة العالمية للمعلومات الانترنيت، www.wikipidia.org .

٤٢.أتم دراسته الثانوية في سوسة وحصل على البكلوريا في العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة تونس. شغل عدة مناصب في كتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني قبل أن يعين عام ١٩٧٥ مديرا للإدارة العامة للتخطيط. كلف في عام ١٩٨٧ لمدة وجيزة بوزارة التخطيط في حكومة الرئيس زين العابدين بن علي. أعيد تكليفه بحقيبة التخطيط عام ١٩٨٨ وبعد انقلاب ١٩٨٧ ،عين عام ١٩٨٩ وزيرا للتخطيط والمالية، وعام ١٩٩٢ كلف بوزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي. ثم عين وزيراً أول خلفا لحامد القروي بعد الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩. يعد الغنوشي من التكنوقراط وهو مكلف أساسا بالملف الاقتصادي. رغم توليه الوزارة الأولى ظل ترتيبه البروتوكولي الثالث بصفته النائب الثاني لرئيس التجمع الدستوري الديمقراطي بعد النائب الأول حامد القروي، ولم يصبح نائب رئيس الحزب الوحيد إلا في ٥ /ايلول/ ٢٠٠٨. وبعد هروب بن علي إلى السعودية أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي عن توليه أداء صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعذر أداء الرئيس لمهامه ثم أعلن الغنوشي بعد ذلك عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم عدداً من رموز المعارضة وأكد على فصل الحكومة عن الأحزاب.ثم قدم الغنوشي استقالته من الحكومة المؤقتة و ذلك لفشله في كسب ثقة الشعب. الجزيرة نت: بن علي يعد بإصلاحات ديمقراطية ،الشبكة العالمية للمعلومات، www.aljazera.net، ٢٠١١ ؛بن علي يغادر تونس والغنوشي يتولى الحكم، بي بي سي العربية،الشبكة العالمية للمعلومات،www.bbc.net، ٢٠١١ .

٤٣. من مواليد عام ١٩٣٣،أتم المبزع تعليمه الثانوي في المدرسة الصادقية ثم درس القانون والاقتصاد في باريس. عمل مديراً للأمن الوطني بين عامي ١٩٦٥ -١٩٦٧ وترأس بلدية تونس بين عامي ١٩٦٩ -١٩٧٣ ،عين في عام ١٩٧٣ وزيراً للشباب والرياضة، ثم كلف في ١٣ /ايلول/ ١٩٧٨ بوزارة الصحة. وفي عام ١٩٧٩ كلف بحقيبتي الشؤون الثقافية والإعلام، و عين في عام ١٩٨٧ مرة أخرى وزيراً للشباب والرياضة في آخر حكومة لعهد بورقيبة. بقي في منصبه بعد انقلاب عام ١٩٨٧ الذي قاده زين العابدين بن علي، وإستمر حتى عام ١٩٨٨ .ترأس بلدية قرطاج بين عامي ١٩٩٥ -١٩٩٨ .ثم أنتخب المبزع في اعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ -٢٠٠٩ عضواً في مجلس النواب الذي تولى رئاسته أثناء المدة النيابية التاسعة خلفا

لحبيب بولعراس وأعيد انتخابه طوال المدة النيابية العاشرة والحادية عشرة ثم عين رئيساً للجمهورية عام ٢٠١١.جريدة الصباح، من هو محمد فؤاد المبزع، الشبكة العالمية للمعلومات، www.alsbah.net، ٢٠١١.

٤٤. ولد محمد الغنوشي، عام ١٩٤١ بسوسة، وهي مدينة ساحلية على بعد ١٠٠ كيلومتر جنوبي العاصمة. درس الغنوشي العلوم الاقتصادية وقضى مدة إعارة لوزارة المالية في فرنسا، بوصفها جزءاً من دراسته. ويعرف الغنوشي بكفاءته الإقتصادية ويعد أحد مهندسي الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في نهايات القرن العشرين ، ناهيك عن دوره في مفاوضات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.كان الغنوشي ضمن الفريق الحكومي للرئيس السابق الحبيب بورقيبة. وحين ترك بورقيبة السلطة،قام بن علي بإعفائه من مهامه ثم اعاد تعيينه مرة اخرى في الحكومة. ليشغل منصب وزير المالية ثم وزيرا للتعاون الدولي والاستثمار. وفي ١٧ تشرين الثاني/ ١٩٩٩ عين الغنوشي وزيرا أولا. ويُذكر أن الغنوشي قام بدور بارز أثناء الاضطرابات التي سبقت رحيل بن علي. وكان الوزير الأول هو من أعلن إقالة وزير الداخلية ودافع الغنوشي في مقابلات مع وسائل الإعلام العالمية عن تعامل تونس مع الاحتجاجات.

منصف السليمي، من هو الرئيس التونسي الجديد محمدالغنوشي، الشبكة العالمية للمعلومات ،المركز الاعلامي، ٢٠١٢.

٤٥. هو محامي وسياسي تولى مناصب هامة في تونس بين عامي ١٩٦٣ -١٩٩١. نشأ في كنف عائلة قريبة من البايات الحسينيين ودرس في كلية الحقوق في باريس التي تخرج منها عام ١٩٥٠ ليمتهن المحاماة ابتداءً من عام ١٩٥٢. سياسياً، ناضل الباجي قائد السبسي في الحزب الحر الدستوري الجديد منذ شبابه وبعد الاستقلال عمل مستشاراً للرئيس الحبيب بورقيبة ثم مديراً إدارة جهوية في وزارة الداخلية، وفي عام ١٩٦٣ عين على رأس إدارة الأمن الوطني بعد إقالة إدريس قيقة على خلفية المحاولة الانقلابية التي كشف عنها في كانون الاول عام ١٩٦٢. وفي عام ١٩٦٥ عين وزيرا للداخلية ، وقد ساند من منصبه تجربة التعاضدية التي قادها الوزير أحمد بن صالح. ثم تولى وزارة الدفاع عام ١٩٦٩ وبقي في منصبه لغاية عام١٩٧٠ ليعين سفيرا لدى باريس. جمد نشاطه في الحزب الاشتراكي الدستوري عام ١٩٧١ على خلفية تأييده إصلاح النظام السياسي ،وفي عام ١٩٧٨ انضم الى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أحمد المستيري، وقد تولى في تلك المدة ايضاً إدارة مجلة ديمكراسي المعارضة. رجع إلى الحكومة في ٣ /كانون الاول/ ١٩٨٠ وزيراً معتمداً لدى الوزير الأول محمد مزالي الذي سعى إلى الانفتاح السياسي، وفي عام ١٩٨١ عين وزيرا

للخارجية خلفا لحسان بلخوجة. وقد لعب دورا هاما أثناء توليه المنصب في قرار إدانة مجلس الأمن للغارة الجوية الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط. في ١٥ /ايلول/ ١٩٨٦ ،عين بعدها سفيرا لدى ألمانيا الغربية. بعد انقلاب عام ١٩٨٧، ثم أنتخب في مجلس النواب لعام ١٩٨٩ وتولى رئاسة المجلس بين عامي ١٩٩٠ -١٩٩١. قام بسرد تجربته مع بورقيبة في كتاب "الحبيب بورقيبة، البذرة الصالحة والزؤام" الذي نشر عام ٢٠٠٩. في ٢٧ /شباط/ ٢٠١١ ثم عين رئيساً مؤقتاً لتونس عام ٢٠١١. ويكبيديا ،الباجي قائد السبسي، الموسوعة الحرة، الشبكة العالمية للمعلومات،www.wikipidia.com.

٤٦. احداث ثورة تونس وهروب الرئيس التونسي، الشبكة العالمية للمعلومات ،www.crezeman.com؛ الثورة التونسية، المصدر السابق.

٤٧.الثورة التونسية، المصدر نفسه.

٤٨.خميس بن بريك: تونس تغيير زي الشرطة واصلاحات كثيرة قادمة في وزارة الداخلية،الشبكة العالمية للمعلومات،www.almasdar.tn.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.